في العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والأحزاب السياسية

In The Dialectical Relationship Between Democracy And Political Parties

تاريخ الإستلام: 2018/02/10 تاريخ القبول: 2018/05/11 تاريخ النشر: 2018/06/20

أ/ بولافة حدة

جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2- الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهمية المنظومة الحزبية في بناء نظام سياسي ديمقراطي وتثير إشكالات فكرية مرتبطة بها وأبرزها إشكالية مشاركة الأحزاب السياسية في المغرب العربي في الإصلاحات السياسية، وكذا الوقوف بكثير من التحليل عند الحالة الجزائرية ودور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة.

لتترسخ في الأخير ومن خلال التحليل الشامل لمحطات الدراسة علاقة تلازمية بين الديمقراطية والأحزاب السياسية التي تعتبر من أقوى الضمانات للممارسة الديمقراطية داخل الدولة.

الكلمات المفتاحية: المنظومة الحزبية؛ الممارسة الديمقراطية؛ نظام سياسي ديمقراطي.

Abstract:

The purpose of this interjection is to highlight of the importance of the political parties in the building of Democratic political system and also give rise of many intellectual issues and the most notably is participation of political parties in the Arab Maghreb in political reforms, With a careful analyse for the Algeria case about the role of political parties in public policy making.

In the end of this interjection and through comprehensive analysis we conclude the big and strong relationship between democracy and participation of political parties which is one of the strongest guarantees for the exercise of democracy within the state.

Key Words : System Party; Democratic practice; Democratic political system.

مقدمة:

الإقرار بالديمقراطية يرتبط اليوم بضرورة وجود الأحزاب السياسية ؛ فلا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية؛ مثلما لا أحزاب سياسية في غياب الديمقراطية ،إن هذه العلاقة الجدلية بين الديمقراطية والأحزاب السياسية نجدها حاضرة بقوة في كتابات الفقيه الدستوري كلسن حينما أشار على "أنه من الوهم أو النفاق القول أن الديمقراطية يمكن أن توجد بدون الأحزاب ؛ وذلك أنه مما لا يحتاج إلى بيان أن الفرد وهو منفرد لا يكون له أي نفوذ حقيقي في تكوين الإرادة العامة؛ فالديمقراطية هي ولاشك دولة الأحزاب"، إن هذا التوجه نجده حاضر في ذهنية باحث يقظ من طينة موريس دوفيرجيه الذي اعتبر الحزب يرتكز على

ضرورة ترسيخ الديمقراطية التي تعني في نظره "النظام الذي يختار فيه المحكومون الحاكمين عن طريق الانتخابات الصحيحة الحرة"، مكرسا هذا الفقيه الفرنسي جهوده لإبراز الجانب التنظيمي للأحزاب السياسية معتبرا الحزب "عبارة عن تجمع من المواطنين يجتمعون حول منظمة معينة"، فيما يذهب استروغورسكي في كتابه "**الديمقراطية والأحزاب السياسية**" الذي ربط فيه ربطا جدليا بين الأحزاب السياسية والديمقراطية باعتبار أن الأحزاب جاءت نتيجة للأخذ بالنظام الديمقراطي، كما أنها تساهم في بناء أسس الديمقراطية فالأحزاب السياسية تشكل مؤشرا "قويا" على تشكيل المؤسسات الديمقراطية بحيث تضمن وظيفة أساسية تكمن في التداول على السلطة[1].

أهمية الدراسة: الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية في المجتمعات المختلفة في أيامنا هذه، فهذه المجتمعات تتصف بدرجة عالية من التعقيد والتداخل، ويتواجد فيها العديد من التقسيمات والاختلافات الطبقية والعرقية والجنسية وغيرها من التقسيمات التي نعرفها اليوم. ولذلك فإننا نجد الكثير من التنوع والاختلافات وتنتشر العديد من الاتجاهات الفكرية، والفلسفية، والدينية... الخ. من الاتجاهات التي تعود في أسبابها إلى تنوع واختلاف المصالح بين مختلف الجماعات. ومن أجل بناء مجتمع ديمقراطي يستوعب كل هذه الاختلافات فإنه لا بد من توفر أهم عناصره وهي تحقيق التعددية الحزبية والتعددية السياسية؛ وذلك بتوفير مختلف الضمانات الدستورية والقانونية والسياسية التي تكفل للمواطن. من هنا نرى أن التعددية الحزبية ووجود الأحزاب السياسية هو دليل على حيوية المجتمع وصحة توجهه نحو التطور والتقدم، وبناء دولة عصرية يسودها النظام والقانون، الذي يعتبر أهم الركائز لبناء مجتمع مدني فالدراسة هي حوصلة شاملة لأبرز الإشكاليات الفكرية المرتبطة بالتجربة الحزبية وعلاقتها بفاعلية أداء النظام السياسي.

المقاربة المنهجية: من أجل الإجابة على الإشكالية وتحليل الموضوع ارتأينا أن نستخدم الخطة الآتية:

المحور الأول: دور الأحزاب السياسية في ترسيخ الديمقراطية.

المحور الثاني: إشكالية مشاركة الأحزاب في الإصلاحات السياسية في المغرب العربي.

المحور الثالث: أساليب مشاركة الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر.

المحور الرابع: دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر.

المحور الخامس: التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر.

إشكالية البحث:

إذا كانت المنظومة الحزبية جزء لا يتجزأ من البناء الديمقراطي ماهي المحددات السياسية لتفعيل الأداء الحزبي في الإصلاحات السياسة؟

---

[1]–محمد زين الدين، "جدلية الدولة الديمقراطية والأحزاب السياسية" الحوار المتمدن، 2007.

المحور الأول: دور الأحزاب السياسية في ترسيخ الديمقراطية

يؤدي الحزب وظائف هامة أولها إيجاد مكان ملائم ومشترك للحياة السياسية، ثانيا تعبئة المواطنين حول برنامج سياسي موحد للوصول إلى الحكم في حال حصوله على أغلبية برلمانية أو بالاشتراك مع أحزاب أخرى أو بالتأثير على قرارات السلطة الحاكمة، ثالثا العمل الحزبي يقدم للبلاد قادة ذوي خبرة سياسية لاستلام الحكم لكي لا يُحتكر الحكم من حزب واحد فقط، تبين لعديد من الشعوب أن الطريق الأفضل للوصول إلى حكم ديمقراطي هو في التعددية الحزبية. تبدو التعددية الحزبية ضرورة أساسية لتطبيق الديمقراطية بشكل أسلم، لأنها تعطي الحق للمواطنين بالانتساب أو لتأييد الحزب الذي يرونه أصلح للحكم أو للمشاركة فيه. فالتعددية مبدأ عام ملزم للجميع يتيح إمكانية تداول السلطة بين الأحزاب عن طريق انتخابات عامة ونزيهة. لذا لا يمكن قبول الأحزاب التي سوف تستغل التعددية الحزبية للوصول إلى الحكم والقضاء عليه تحت شعارات دينية أو بادعاء دور تاريخي قيادي للأخذ بكل مرافق الدولة والتسلط على ضمائر الناس وتحديد مصيرهم، مخالفة بذلك كل مواثيق الديمقراطية السليمة وحقوق الإنسان.

رأي الحزب الواحد يدور مع التقادم في حلقات مفرغة. يبتعد عن الإبداع والتجديد رغم حسن نية القيادات إن وجدت. لأن الحوار ضعيف في الحزب الواحد الذي يصعب عليه قبول النقد من خارج "جدرانه" وحتى من داخله. لأن أغلب الأفكار والقرارات تأتي من قمة الهرم الحزبي. مع ممارسة السلطة الحزبية الديكتاتورية بهذا الشكل تفسَد النفوس وتتكون "طبقة حاكمة" متمسكة بكراسيها ومناهضة للتغيير والتطور.

الأحزاب الديمقراطية تكون مفتوحة لكل المواطنين. أما الأحزاب الدينية أو الطائفية أو القبلية أو الفئوية فهي تولد إشكالية أساسية لأنها تقوم على الانغلاق والإقصاء وتعمل لصالح قسم من المواطنين. هذا التصرف يطعن بالمبدأ الأساسي للديمقراطية أي المساواة في المواطنة للجميع دون أي تمييز. هذا ما نراه مع محاولة الإخوان المسلمين وأنصارهم للسيطرة على الحكم في بعض الدول العربية لأسلمة الدولة، لدمج الدين بالسياسة وإقصاء الآخرين. بهذا سوف يتم وأد الديمقراطية وربيعها العربي "قصير العمر".

أما عن تمويل الأحزاب الديمقراطية، فمن الضروري أولا أن تتم عن طريق التمويل الشعبي. يحدد القانون مبلغا معقولا لا يجوز تجاوزه، تبعا لمتوسط الدخل الفردي للمواطن. يتبرع به لحزبه، ثانيا من تمويل الدولة بشكل واضح ومحايد تبعا للقانون لإبعاد تسلط رأس المال أو المؤسسات الدينية وغيرها ممن لهم مصلحة خاصة لاستغلال الدولة. يتم هذا تحت إشراف محايد للإدارة العامة للانتخابات.

إن أهم مؤشرات الديمقراطية في الدولة والسلطة، ما يتم داخل الأحزاب من إدارة ديمقراطية من حيث حرية التفكير وحرية النقد والمشاركة الجماعية في اتخاذ أهم القرارات وانتخاب القادة باقتراع سري

ورقابتهم أو إسقاطهم من القيادة الحزبية عند الضرورة. ومن مؤشرات الديمقراطية الحزبية كذلك، تعيين المرشح للانتخاب من قبل اللجنة الانتخابية في دائرة مرشحها، وليس من قبل رئيس الحزب، والذي قد يصبح رئيسا للدولة. العمل الحزبي هو الولاء لبرنامج الحزب وأفكاره بهدف خدمة الشعب وليس الولاء لبعض أفراد القادة في الحزب.

الصراع السياسي في ديمقراطيات الدول المتقدمة تتمحور غالبا حول أحزاب اليمين واليسار. أحزاب اليمين في ممارستها للسلطة، تميل لإعطاء امتيازات أكبر للطبقة الاجتماعية الميسورة والمقربة من الحزب. أما أحزاب اليسار فهي تهدف لتوسيع مجال العدالة الاجتماعية على أكبر عدد من الناس. تحرك اليمين فئوي طبقي. أما اليسار فهو يهدف لرفع الطبقة الفقيرة لكي تقترب من الطبقة الوسطى. توسع الطبقة الوسطى هو المقياس الأساسي لتقدم أي بلد كما نرى ذلك في الدول الاسكندينافية أو اليابان... هذه الطبقة هي المحرك الاقتصادي والثقافي والفني والعلمي والديمقراطي في البلد وفي العالم.

إن النظام السياسي في الدولة، هو انعكاس لتوجهات الأحزاب السياسية الفعالة في الصراع الاجتماعي، فإن كانت كيانات حزبية غير مؤسسية تحتكم للعنف والاستبداد فيما بينها انعكست توجهاتها على شكل النظام السياسي. وإن كانت أحزاباً سياسية مؤسسية تحتكم للحوار وصناديق الاقتراع في صراعها الاجتماعي عكست الوجه الحضاري، للنظام الديمقراطي الذي يحتكم للتصويت الشعبي للوصول إلى السلطة السياسية.

المحور الثاني: إشكالية مشاركة الأحزاب في الإصلاحات السياسية في المغرب العربي

لا يمكن أن نتحدث عن إصلاح سياسي بدون القيام بإصلاحات دستورية، كما لا يمكن أن نتحدث عن الإصلاحات الدستورية في ظل غياب الآليات التي تفرضها، فالواقع الذي تعيشه القوى الإصلاحية في دول المغرب الكبير، لا يحتاج إلى عناء كبير للتعرف عليه. فثمة عوامل موضوعية (طبيعة النظام السياسي، أولوية المطالب الاجتماعية لدى الشعب، غياب ثقافة سياسية ودستورية...، وعوامل ذاتية (غياب الديمقراطية الداخلية، الانشقاقات وظرفية التحالفات، عدم الوضوح السياسي الأيديولوجي، المسألة المالية ..) تجعل من الحزب السياسي بحاجة إلى إصلاح، أي حاجة القوى الإصلاح إلى إصلاح، وهذا ما يعقد من عملية الإصلاح الدستوري والسياسي، خاصة حينما تلجا بعض الأنظمة إلى سن قوانين للأحزاب، بدعوى إصلاحا لأحزاب السياسية لتساهم في التنمية السياسية، لتخفي جانب من استراتيجية إقصاء الخصوم وإدماج بعضهم في اللعبة السياسية بشروط مجحفة[1].

[1]– محمد صالح، "التعددية في دول المغرب العربي" ، دراسات دولية.

www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60451

ISSN:2572 -0082
EISSN :

أولا": التأصيل الدستوري للظاهرة الحزبية بالدول المغاربية

في دول المغرب الكبير نجد أن دساتير هذه الدول تنص صراحة على الأحزاب السياسية تحدد ووظائفها؛ ففي المغرب كل الدساتير المغربية بدءا من دستور 1962إلى غاية دستور 1996 دأبت على التنصيص في بابها الأول " أحكام عامة"، في فصلها الثالث على أن الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، لكن ففي دستور سنة 2011 تم لارتقاء بالأحزاب على المستوى الدستوري وإعطائها أهمية بالغة حيث أصبحت مؤسسة دستورية منصوص عليها في فصل مستقل؛ حيث نجد الدستور ينص في فصله السابع على أن الأحزاب السياسية تعمل على تأطير المواطنات والمواطنين وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية وفي تدبير الشأن العام، وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب بالوسائل الديمقراطية وفي نطاق المؤسسات الدستورية.

أما الدستور الجزائري لسنة 1996 نجده في الباب الأول المتعلق بالمبادئ العامة ينص في الفصل 42 منه على أن حق تأسيس الأحزاب السياسية معترف به ومضمون في حين في تونس؛ فلا نجد لعبارة الأحزاب السياسية مكانا في الدستور التونسي لسنة 2006 ما عدا التلميح إلى بعض الحقوق والحريات كحرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات .أما في ليبيا فالإعلان الدستوري المؤقت الصادر عن المجلس الانتقالي لما بعد ثورة 17 فبراير 2011 ينص في مادته 15 على أن الدولة تكفل حُرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات وسائر مُنظمات المُجتمع المدني، وبخصوص الدستور الموريتاني فإنه ينص على أن الأحزاب السياسية تساهم في تكوين الإرادة السياسية والتعبير عنها، وتضمن الدولة حرية تأسيسها وممارستها لنشاطها بكل حرية.

من خلال ما سبق يتضح أن جل دساتير دول المغرب الكبير تعترف وتضمن حرية تأسيس الأحزاب السياسية غير أن هذه الحرية تخضع لمجموعة من الضوابط تحدد سواء بموجب أحكام الدستور وفصوله، أو بواسطة قوانين خاصة تؤطر النشاط الحزبي بهذه الدول؛ وتختلف درجات القوانين التي تؤطر الأحزاب في الدول المغاربية حيث نجد في البعض منها تؤطر بموجب قوانين عادية وفي دول أخرى بواسطة قوانين تنظيمية أو عضوية، وأحيانا أخرى بموجب مراسيم.

ثانيا: المضامين المرتبطة بإشكالية مشاركة الأحزاب في دول المغرب العربي في الإصلاحات السياسة

يرتبط مفهوم الإصلاح السياسي بالديمقراطية ارتباطا "تلازميا" في المنظمة الديمقراطية التي تتكيف مع احتياجات الحقل السياسي الذي يبقى معبرا على مختلف تطورات التشكيلات الاجتماعية الصاعدة بينما يبقى هدا الإصلاح في دول المغرب العربي منحصرا" في هوامش ديمقراطية ظرفية، وآلية لإعادة

إنتاج نفس النظام السياسي وخلق توازنات لاستمرارية ويتم التظاهر بتطبيق ديمقراطية اقتصادية واجتماعية وإخفاء معالم الديكتاتورية السياسية[1].

وغني عن البيان أن وجود الأحزاب السياسية يرتبط تاريخيا وواقعيا بالديمقراطية كفلسفة للحكم، وهو ما يطرح إشكالية الوجود الشكلي والوجود الفعلي الوازن في الديناميكية السياسية. من هذا المنطلق يعد الحديث عن الفعل الحزبي والديمقراطية أساسيا، خاصة على مستوى التأصيل النظري لفهم بعض ملامح الأزمة التي تسم السلوك الحزبي في المغرب العربي ومن خلاله جوهر النظام السياسي. فالعلاقة بين الاثنين مطبوعة بالجدلية والتفاعل الحتمي.

إن إقرار الدساتير في دول المغرب العربي بتأسيس الأحزاب السياسة لا يعني بالضرورة أن هناك أحزاب حقيقية في هده الدولة أو تلك. فعلى الرغم من أن الدستور المغربي يعد الدستور الوحيد الذي حظر فيه نظام الحزب الواحد ونص على تشكيل الأحزاب وسمح بدلك عمليا مند الاستقلال وهدا ما تضمنته المادة 3 من مختلف الدساتير المغربية التي عدت نظام الحزب الواحد نظاما مشروعا لكن نشاط هده الأحزاب ظل خاضعا" للقيود السلطوية المرتبطة بدور الملك في النظام السياسي وفقا" للمادة 19 من الدستور التي تؤكد على أن الملك هو رمز وحدة الدولة ودوامها[2]. إن الانتخابات العامة والتشريعية في دول المغرب العربي تعد حلقة مهمة مرتبطة بإشكالية مشاركة الأحزاب في الإصلاحات السياسية إذ تعمد الحكومات غالبا إلى شراء أصوات الفقراء والعاطلين من الناخبين من أجل ضمان فوز المرشح الحكومي في الانتخابات. كل دلك إنما يدل على أن هده الانتخابات لم ترق إلى مستوى الطموحات والآمال التي تعلق عليها الجماهير[3].

لا توجد أحزاب سياسية بالمعنى الحقيقي للكلمة فالأحزاب الموجودة لا تعد أن تكون جمعيات سياسية أو تكتلات انتخابية فهده الأحزاب هي مجرد غطاء لنزعات قبلية أو تطلعات جهوية في الجوهر. كما أن هده الأحزاب لا تملك قاعدة شعبية عريضة ولا تؤدي تأثيرا "فاعلا" في الساحة السياسية، فضلا عن عدم وجود معارضة منظمة وقوية تستطيع أن تقدم البدائل والبرامج البناءة والايجابية للتغيير الهداف والسليم للواقع الحالي وحل مشكلاته.

---

[1]– محمد الحافظ ولد الغابد، "التعديلات الدستورية والديمقراطية في المغرب العربي " /file:///C:/Users/gf/Desktop.

[2]– أحمد الداسر ، " التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي". www.arabsfordemocracy.org

[3]– يونس برادة ، "الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب: "قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية "، "لحوار لمتمدن، 2006.

وفي ظل الظروف الراهنة يمكن القول أن الدولة ستحتفظ بشكلها التسلطي من حيث الجوهر وستظل تؤدي الدور الرئيسي في الحياة السياسية والاقتصادية ولمدة غير قصيرة .وهدا الافتراض يستند إلى توقع مبدئي مؤداه استمرار النخب الحاكمة الحالية وبتكوينها الراهن سوءا منها ذات الأصول الملكية الوراثية أو النخب العسكرية. وبناء على هده الرؤية فإنه ليس من المنتظر أن يحدث تحول ديمقراطي جدري خلال المدة القريبة القادمة ودلك وفقا لهدا الافتراض أيضا لآن مجتمعات المغرب العربي لم تتوفر بعد على القوى والحركات الاجتماعية والسياسية التي تناضل لإنجاز هدا التحول. حتى وان شهدت بعض التغيرات في بعض الصيغ السياسية المطبقة في جانب أو أكثر من جوانب هياكلها وأجهزتها إلا أن دل لا يعني حدوث تغيير جدري نحل التحول الديمقراطي. أما إذا أمكن إحداث التغيير فان مثل هدا التغيير سيكون إما لصالح الحل الديمقراطي وهو الأفضل والأمثل ولكنه الأصعب على المدى القريب حيث يتطلب توفر الشروط والمستلزمات السياسية والدستورية لمثل هدا التغيير، كما أنه يتطلب الاتفاق بين جميع الأحزاب والقوى الفاعلة في السياسة والدي يجب أن يتبعه إصلاح دستوري واقتصادي واجتماعي. كما يتطلب إجراء الانتخابات الرئاسية وبالاتجاه الصحيح أي أن بتعد هده الدول عن صيغة الاستفتاء حول مرشح واحد و أن يجرى التفاضل بين مرشحين مختلفين ويختار الشعب من يجده الأنسب والأصلح. كما يتطلب تحقيق نوع من الحوار المبني على درجة من التفاهم وتقسيم المسؤوليات. إلا أن فرص نجاح خيار كهذا بدت قليلة لإبل معدومة بسب عدم توفر الظروف والبيئة الملائمة لتحقيق مثل هدا الطموح. أو أن تحتل نخب بديلة من صفوف الحركات الإسلامية الأصولية محل النخب الحاكمة وهد الحل لا يمكن توقعه لعوامل أو أسباب مختلفة أهمها تأثير العامل الخارجي. حيث تشكل الحركة الإسلامية تهديدا" لأقطاب النظام الدولي الجديد خاصة الولايات المتحدة وفرنسا الدول ذات التأثير الأكبر في المنطقة والتي تتفق مصالحها على عدم وصول الإسلاميين إلى السلطة .

إن إقرار التعددية الحزبية في المغرب العربي لم يؤدي سوى إلى تمييع الحياة السياسية في ظل هيمنة حزب الرئيس الحاكم على مؤسسات الدولة وتزوير الانتخابات ويؤدي ضعف آليات تحقيق الإصلاح الدستوري والسياسي في دول المغرب الكبير إلى جعل هدا المطلب بدون تفعيل يذكر، لكن مشاركة الأحزاب السياسية في إصلاحات سياسية ورغم كل المصاعب والمعوقات والتقدم والتراجع سيبقى لسنوات طويلة قادمة محور النشاط الجماعي والقومي ومفتاح العمل من أجل تحقيق الأهداف الأخرى التي لا تقل أهمية وشأنا" في إنهاض المجتمع.

ثالثا: آليات تفعيل مشاركة الأحزاب في الإصلاحات السياسية في المغرب العربي

إن إشراك الأحزاب السياسية بامتداداتها الديمقراطية في دول المغرب العربي هي الخيار الأفضل والأمثل لمواجهة مشكلات المجتمع لأنها تؤدي أولا" إلى وضع نهاية للصراعات والتطاحنات كما أنها تسمح بتعدد الآراء مما يتيح اختيار أفضلها، ودلك لأن أمور المجتمع المعاصر أيا كان تركيبه

الاجتماعي بلغت حدا من التعقيد يصعب معه أن يملك حزب واحد أو جهة واحدة الصواب المطلق في تحليلها وفهمها ، دلك أن سيطرة الرأي الواحد تحتمل في طياتها احتمالات الجمود وانعدام القدرة على الإبداع، ولا يكف أن تكون نيات الحزب وزعامته طيبة فاحتمالات الخطأ تكون أكبر مع استمرار حالات الفساد في استعمال السلطة[1].

إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة مما يمكن من تسليم السلطة الحقيقية للشعب مهما كانت اتجاهاتهم السياسية فليس هناك من يملك الشرعية أن يقول للشعب أو أن يحدد له من هم ممثلوه الحقيقيون غير الاقتراع العام وبالطرق الصحيحة.

العمل على تحقيق وإنجاح الحوار الوطني بين مختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية وبما يضمن سلامة البلاد واستقرارها وتوطيد هيبتها وإقرار تعددية موجهة نحو التقدم والحداثة ،بما في دلك إشراك الاسلامين في العملية السياسية.

القضاء على الشعور المثبط والقاتل بان الدولة والوطن والحكومة ليست ارث شخصي ثابت ودائم لفئة أو مجموعة من الشعب. وأن تعترف الدولة بأن القوى العاملة في المجتمع سوءا أكانت متطرفة أو محافظة إسلامية أو علمانية هي قوى وطنية طالما بقيت تعمل ضمن القانون ،ولها الحقوق والواجبات نفسها رغم الاختلاف في وجهات نظرها.

إبعاد الجيش عن التدخل في الحياة السياسة وجعله يتفرغ لمهامه الرئيسية والأساسية المتمثلة في المحافظة على أمن الدولة وحدودها ضد أعدائها.

المحور الثالث: أساليب مشاركة الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر

1- الائتلافات الحزبية:

تعتبر الائتلافات الحزبية من الأساليب التي تعتمد عليها الأحزاب السياسية في التعبير على برنامجها الانتخابي وتحقيق فوز أكبر في الانتخابات، وتتفق هده الأحزاب في أنها إذا فازت معا بأغلبية المقاعد التشريعية، فإنها ستحكم بصورة مشتركة.

ففي الجزائر خاصة وفي عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تم تشكيل تحالفات جديدة حول مؤسسة الرئاسة في انفتاح على الأحزاب السياسية. تم تشكيل ائتلاف حزبي في ثلاثة أحزاب سياسية وهي "حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حزب جبة التحرير الوطني"، "حزب حركة مجتمع السلم"، ورغم تحصل حزب جبهة التحرير الوطني على 199 مقعد في تشريعات 2002 فإنها فضلت التحالف مع الحزبين المذكورين سابقا، ودلك لتشكيل قوة حزبية داخل البرلمان قادرة على صنع السياسات العامة وتنفيذها، واستمرار هذا

---

[1]- برهان غليون وآخرون، "الخيار الديمقراطي: دراسة نقدية' (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1994)، ص.123.

التحالف حتى في تشريعات 2007[1]. والهدف من وراء تكوين هدا الائتلاف الحزبي هو ضمان الحزب لإقرار تنفيذ السياسة العامة التي هي بالأساس سياسة رئيس الجمهورية ، ويقول المحلل السياسي الجزائري –عبد العالي رزاقي –"إن الحزب الذي يتخلى عن برنامجه ليتبنى برنامجا" آخر لم يعد محسوبا" على أحزاب المعارضة التي يجب أن تدافع عن برنامجها لتصل به إلى السلطة ،فقد أصبحت هده الأحزاب جزءا" من السلطة إن لم نقل تابعا" لها".

2– الائتلافات الحكومية:

تمثل الأحزاب المعارضة نسبة قليلة في البرلمان، سوف أكتفي بذكر الأحزاب الفاعلة وهي حزب القوى الاشتراكية، حزب العمال، حركة النهضة، وأكد جون بيردو "المعارضة ليست قوة مستقلة من الناحية الدستورية، إنما هي جزء من آلية معقدة ناتجة عن التبادلات والتسويات التي يهدف عملها إلى تدعيم القرارات المتخذة "بمعنى أن المعارضة لا تحدد إلا من خلال السلطة وعلى هدا الأساس مازالت المعارضة في الجزائر تلعب دورا" محدودا" في صنع السياسة العامة ،وهامش الحرية لديها ضيق مما يزيد من إمكانية احتواء السلطة لها[2] .

– تسعى الأحزاب السياسية للتأثير على رسم السياسة العامة في الجزائر من خلال المشاركة والتعاون مع الحكومة من جهة وكدا تشكيل تحالفات مع بعضها ككتل معارضة للحكومة، من جهة أخرى تبقى الأحزاب المعارضة رغم استخدامها أساليب الضغط إلا أن تأثيرها محدود جدا.

المحور الرابع: دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر

يبرز الدور الأساسي للأحزاب في صنع السياسات العامة في الدولة ودلك بمشاركة الأفراد في صنعها كون الأحزاب ممثلة لهم ودلك من خلال وعيهم وثقافتهم وتطلعهم لما يدور حولهم من أمور في مختلف المجالات خاصة منها السياسية وبالتالي قدرتهم على المطالبة بحقوقهم بطرق منظمة ورسمية وبالتالي إيصال مشاكلهم ومطالبهم إلى راسمي السياسات العامة أي نواب البرلمان الممثلين للهيئة التشريعية واتخاذ هؤلاء التدابير اللازمة لحلها، وبدلك تعدد الأحزاب أحد قنوات المشاركة السياسية ودلك عن طريق انتخاب الأفراد لممثليهم في البرلمان (الهيئة التشريعية) فعبرها تصل أصوات الجماهير إلى أدان السلطة فهي التي تقوم بتكوين الرأي وتمكنه من إبداء وجهة نظرها بطريقة مشروعة ومنظمة

---

[1]–عبد النور ناجي، "التمثيل السياسي في البرلمان التعددي الجزائري"، التواصل،20ديسمبر ،2007، ص.305.

[2]– المعارضة في الجزائر بين الأدوار الاستعراضية والمناسبات الانتخابي.
http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=2018

3- دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة في الجزائر من خلال السلطة التشريعية(البرلمان) كنموذج:

دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة من خلال البرلمان التعددي يبقى أداؤه محدودا، ويرجع دلك أساسا إلى غياب ثقافة الديمقراطية لدى النواب بالدرجة الأولى، الذي أصبح همهم الوحيد هو الاهتمام باستثماراتهم الشخصية واقتصار دورهم في حضور بعض التدشينات بدلا من المشاركة في الحوارات التي تهم مصلحة البلاد ،نلمس دلك من خلال ارتفاع نسبة الغياب في مدرجات الجلسات العامة للبرلمان[1]. لكن رغم دلك برهنت التجربة عن وجود فئة مثقفة داخل البرلمان لم توجد من قبل وليس بهده النسبة لكن المشكل الأساسي لا يكمن في تدني المستوى الثقافي للنواب وإنما السبب يعود لطموحاتهم السياسية التي تدفعهم إلى حب البقاء في السلطة من خلال ولائهم للحكم متجاهلين المهمة التي من أجلها دخلوا البرلمان، فعدم تغيير الأشخاص في القمة يوحي بعدم التغيير في النظام، وهدا ما يؤثر على استقلالية الهيئة

إلى جانب بروز المصالح الخاصة للبرلمانين والمصالح الحزبية فوق كل اعتبار على حساب المصالح العامة، الأمر الذي قلص من مصداقية التمثيل النيابي الذي يعتبر حجر الزاوية في النظام الديمقراطي.

يمكننا القول أن مشاركة الأحزاب السياسية في المؤسسة التشريعية كانت محدودة الفعالية، حيث لم تستطع أداء دورها التشريعي أو الرقابي، واصطدمت في كثير الأحيان بالسلطة التنفيذية. كما أن عجز المؤسسات التشريعية في التشريع وتقديم اقتراحات القوانين يرجع إلى ضعف الأحزاب التي عجزت عن القيام بدورها التشريعي، الأمر الذي نلاحظه من خلال قلة الاقتراحات المقدمة من قبلها.

إذن المؤسسة التشريعية والأحزاب السياسية الممثلة فيها لا تملك سلطة اتخاذ القرار حيث نلاحظ ضعفا" في المبادرة باقتراح القوانين في مقابل تزايد دور المؤسسة التنفيذية في التشريع عن طريق مشاريع قوانين، وكذلك الأوامر الرئاسية التي ستؤدي على المدى الطويل إلى فقدان الأحزاب لمصداقيتها[2].

كذلك لم يحدث وان رفض النواب بيان السياسة العامة للحكومة أو عارضوا برنامج الحكومة كما يحدث في دول غربية كإيطاليا، حتى تعدى الأمر إلى أن حكومة أويحي لم تعرض بيان سياستها العامة عندما استقالت في2006 ولم تعرض حكومة "عبد العزيز بلخادم "التي خلفتها برنامج حكومتها على البرلمان.

---

[1]-غارو حسيبة، "دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة :دراسة حالة الجزائرمن1997- 2007" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، 2012)، ص.205.

[2]- غارو حسيبة، المصدر نفسه، ص ص.120-139.

الهدف من تحليل دور الأحزاب من خلال المؤسسة التشريعية في صنع السياسة العامة هو تفعيل دور البرلمان تأكيدا" للمنهج الديمقراطي الذي تلتزم به الحكومات أمام شعوبها ، وللاهتمام بالدور الذي تلعبه المؤسسة البرلمانية في رسم السياسات العامة.

إن تعدد الأحزاب السياسية الموجودة في الساحة تعد أحزابا تابعة للسلطة ولا تتمتع بمصداقية عند الناخب الجزائري. حتى الأحزاب ذات التوجه الإسلامي، خاصة حركة مجتمع السلم تعد في نظر الناخب الجزائري جزءا من المنظومة السياسية الرسمية منذ انضمامها إلى المجلس الوطني الانتقالي في سنة 1994.

يعتبر أغلب الجزائريين على اختلاف ثقافاتهم ومستوياتهم الاجتماعية، أن الأحزاب السياسية في الجزائر أحزاب مناسباتية لا يشعرون بوجودها إلا إذا فرضت التحولات السياسية ذلك، ويقتصر عملها على إثبات استمراريتها على الساحة السياسية التي تعج بها، بين طاغ ومغمور وآخر يتصيد الفرص لتغيير وجهته والتكتل تحت غطاء حزب يعتقد أنه محظوظ، دون أن تسعى إلى نقل انشغالات المواطن وتسوية مشاكله، وأشاروا إلى أن المواطنين أبعد من أن يكونوا طرفا أساسيا في التأثير على القرارات السياسية من خلال ممثلين لا يحملون همومهم ولم يتمكنوا من إقناعهم ببرامج تبقى حبرا على ورق.

المحور الخامس: التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة

أولا: هيمنة السلطة التنفيذية على الأحزاب السياسية:

1- قانون الأحزاب السياسية ودورها في تكريس هيمنة السلطة التنفيذية

حسب قانون الأحزاب السياسية المعتمدة في القانون العضوي 1989 والمعدل في عام 1997 والدي يسمح بظهور أكثر من 60 تشكيلا سياسيا على الساحة السياسية في الجزائر كما جاء التعديل الدستوري نوفمبر 2008 [1] في المادة 42 من القانون العضوي رقم 08-19 حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، فان القانون العضوي رقم 09/12 المنظم والمتعلق بالأحزاب السياسية يتضمن كل من مرحلة التصريح بالتأسيس ومرحلة الاعتماد لدى الحزب السياسي ومرحلة تعديله، إن ما جاء في أحكام القانون هو إصدار المشرع الجزائري، إلزام الأحزاب السياسية باحترام القوانين الدستورية، وحسب القانون العضوي لا يجوز طبقا لأحكام الدستور تأسيس أي حزب سياسي دون إعلام السلطة التنفيذية، وهدا ما يؤدي إلى شل حركة الأحزاب السياسية والتحكم بها من خلال الصلاحيات الممنوحة للوزير المكلف بالداخلية.

[1]- القانون العضوي رقم08-19 .

2- اصلاحيات الوزير المكلف بالداخلية.

منح قانون الأحزاب السياسية رقم 12-04[1] سلطات واسعة للوزير المكلف بالداخلية من خلال تدخله في عملية تأسيس الأحزاب السياسية والتدخل في الشؤون الداخلية للحزب من خلال شروط وكيفيات تأسيس الحزب، الترخيص بالتأسيس، قبول طلب الاعتماد، القانون الأساسي للحزب وتعديله، نشاط الحزب السياسي وحله[2].

ثانيا: سياسات السلطة التنفيذية للضغط على الأحزاب السياسية

باعتبار السلطة التنفيذية من الفواعل الرسمية فهي تلعب دورا مهما في تكوين الأحزاب السياسية، وفق ما يخدم مصالحها ومساندة سياستها فهي تلجأ إلى قمع الأحزاب السياسية المعارضة للحكومة وهدا من خلال[3] :

- محاولة تضييق مجال ونفوذ لأحزاب ليقتصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة والمؤثرة في النظام

-عدم قبول وجود أحزاب لها القدرة على الدخول في التنافس السياسي مع السلطة الحاكمة، كما يمن أن تلجأ إلى كل من سياسة الاحتواء وسياسة التفجير من الداخل.

ثالثا: خصائص الأحزاب السياسية وانعكاسها السلبي على دورها في العملية السياسية

تميزت الأحزاب السياسية في الجزائر خاصة بعد قرار التعددية بخصائص سلبية وهدا ما أدى إلى التقليل من دورها كفاعل غير رسمي في العملية السياسية ومساهمتها في رسم السياسة العامة ومنها إلى محدودية أداء دورها.

- القيادة الكاريزمية لزعماء الأحزاب السياسية[4]:

نمط القيادة داخل الأحزاب الجزائرية يكون لفرد واحد ولدلك يمكن قيامه على أساس الشيخوخة السياسية والعمرية ، فلم يحدث أن شهد حزب سياسي جزائري تداولا سليا على السلطة إلا اذا توفي (الزعيم) أو دبر له انقلابا.

- بروز ظاهرة الحزب المهيمن:

---

[1]- القانون العضوي 12-04 مؤرخ في 21صفر1433 الموافق ل:15يناير2012، يتعلق بالأحزاب السياسية.

[2]- لمعلومات أوفر راجع نص المادة 72 من القانون العضوي، رقم04/12.

[3]-عمر صدوق، آراء سياسية وقانونية في قضايا الأمة(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص.15.

[4]-أبو عبد الرحمان، "زعماء سياسيين خالدون في مناصبهم لا تزحزحهم منها إلا الموت"، أخبار الأسبوع، ديسمبر2005، ص.12.

أي وجود عدد كبير من الأحزاب على الساحة السياسية بالموازاة مع وجود حزب أساسي يسيطر على باقي الأحزاب السياسية إلى رجة أن الممارسة شبيهة بنظام الحزب الواحد

– برامج حزبية غير واضحة ولا مقنعة:
الأحزاب السياسية في الجزائر تصاغ عادة سلسلة من الوعود ومجموعة من العبارات الإنشائية، وليست لها رؤية واضحة من القضايا الرئيسية.

يعتبر أغلب الجزائريين على اختلاف ثقافاتهم ومستوياتهم الاجتماعية، أن الأحزاب السياسية في الجزائر أحزاب مناسباتية لا يشعرون بوجودها إلا إذا فرضت التحولات السياسية ذلك، ويقتصر عملها على إثبات استمراريتها على الساحة السياسية التي تعج بها، بين طاغ ومغمور وآخر يتصيد الفرص لتغيير وجهته والتكتل تحت غطاء حزب يعتقد أنه محظوظ، دون أن تسعى إلى نقل انشغالات المواطن وتسوية مشاكله، وأشاروا إلى أن المواطنين أبعد من أن يكونوا طرفا أساسيا في التأثير على القرارات السياسية من خلال ممثلين لا يحملون همومهم ولم يتمكنوا من إقناعهم ببرامج تبقى حبرا على ورق.

الخاتمة:

على الرغم من أن الساحة السياسية العربية تموج بالأحزاب السياسية بمختلف أفكارها وتوجهاتها) فإن الأداء الحزبي يعد أداءً غير مقنع ولم تحقق التجربة الحزبية في العالم العربي الأهداف التي يهدف إليها النظام الحزبي لتدعيم الديمقراطية،هناك انفصام سلوكي تعاني منه الحياة السياسية في العالم العربي وعندما يتم السماح بتكوين الأحزاب يظل الهدف بعيدا عن الدور الحقيقي لقيامها ويظل مبتغى النظم الحاكمة إنشاء ديكور ديمقراطي ولا يسمح مطلقاً لهذه الأحزاب المشاركة في السلطة إلا بالقدر الذي يريده النظام ويرى أنه لا يمثل خطراً على وجوده وعادة تعترف النظم الحاكمة بالعمل الحزبي ولكن لا تؤمن مطلقاً بشرعيته حيث تضع العراقيل أمام حركته وتضيق على حرية أعضائه حتى يفقد الحزب دوره وحركته وسط الجماهير فضلاً عن تقييد قيام الأحزاب.

يقول الأستاذ محمد المالكي في مقاله "الأحزاب العربية وسؤال الديمقراطية" أن الفكرة الحزبية العربية لم تكن نتيجة طلب اجتماعي على الديمقراطية بقدر ما كانت ضرورة من ضرورات النضال الوطني، فكل الأحزاب السياسية التاريخية تشكلت زمن مواجهة البلاد العربية الوجود الاستعماري والسعي إلى الاستقلال واسترداد السيادة فتحددت وظيفتها وقتئذ في تعضيد النضال الوطني من خلال التعبئة وشحذ وجدان الناس من أجل المقاومة لذلك لم يكن وارداً في تفكير مؤسسيها أن تصبح مؤسسات لإنتاج ثقافة سياسية ديمقراطية تؤطر المشاركة وتعزز التنافس وتذكي روح العمل السياسي الموسوم

بالتعددية وتنافس البرامج والاستراتيجيات بل أن السياق التاريخي والثقافي الذي أحدثت إبانه لم يسمح ببروز فكرة التناقض بين الأحزاب المتعددة إن وجدت بسبب أن الأمر كان يتعلق بمواجهة تناقض رئيسي يتجسد في الاستعمار ومؤسساته وحيث تم تأجيل كل شيء باسم مقاومة الاستعمار فقد خضعت الأحزاب للمنطق نفسه تنحية فكرة التمايز والأيديولوجي، واستبعاد آليات التنافس السياسي.

وبعد استعادة البلاد العربية استقلالها وشروعها في بناء نظمها السياسية ، فقد تراوحت بين حظر الفكرة الحزبية بشكل مطلق أو الترخيص لها ضمن شروط تقليدية أفرغتها من كل مضمون على صعيد الممارسة وحتى بالنسبة للدول العربية التي أخذت بالتعددية وهي قليلة فقد تعذر عليها الانتقال إلى تعددية سياسية حاضنة مبادئ المشاركة التنافسية والتمايز الفكري والأيديولوجي والتداول السلمي والمنتظم على السلطة ففي بلاد عربية كثيرة اغتصب الجيش الحكم بالقوة على خلفية امتلاكه الشرعية النضالية والوطنية أو بمبررات احتكاره التمثيلية الشعبية وفي أحسن الأحوال قام بتنصيب حزب وحيد لقيادة العمل السياسي وأحدث مؤسسات برلمانية وحكومية على طرازه والحال أن أوضاعاً من هذا النوع أعاقت إمكانية ميلاد واقع حزبي قادر على المساهمة في إغناء الحياة السياسية العربية وتطويرها في اتجاه دمقرطة الدولة والمجتمع.

قائمة المراجع:

-أمحد الداسر، " التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي". *www.arabsfordemocracy.org*

-محمد زيـــن الدين،"جدليـــة الدولـــة الديمقراطيـــة والأحـــزاب السياســـية" "لحـــوار المتمـــدن، 2007.

- محمد صالح، "التعددية في دول المغرب العربي"، دراسات دولية.
www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60451

-محمد الحافظ ولد الغابد ، "التعديلات الدستورية والديمقراطية في المغرب العربي ".
file:///C:/Users/gf/Desktop/

– برهان غليون وآخرون ، "الخيار الديمقراطي : دراسة نقدية" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص.123.

-عبد النور ناجي، "التمثيل السياسي في البرلمان التعددي الجزائري"، التواصل، 20 ديسمبر، 2007 ، ص350.

– المعارضة في الجزائر بين الأدوار الاستعراضية والمناسبات الانتخابي.
http://sawtalahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=20318

-غارو حسيبة، "دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة :دراسة حالة الجزائرمن1997-2007، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو، 2012)، ص250.

- غارو حسيبة، المصدر نفسه، ص ص.120-139.

-القانون العضوي رقم 12-04 مؤرخ في 21 صفر 1433 الموافق ل:15يناير2012، يتعلق بالأحزاب السياسية.

-عمر صدوق، آراء سياسية وقانونية في قضايا الأمة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995)، ص.15.

- يونس برادة ، "الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب: "قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية "، "لحوار لمتمدن، 2006.

-أبو عبد الرحمان، "زعماء سياسيين خالدون في مناصبهم لا تزحزحهم منها إلا الموت"، أخبار الأسبوع، ديسمبر2005، ص.12.